بإجماع أصوات الأعضاء:
الموافقة على اتفاقية تعاون في مجال الأمن والدفاع المدني مع فرنسا

بإجماع أصوات الأعضاء، وافق مجلس الشورى على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا للتعاون في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني.

وأيد كافة الأعضاء تقرير لجنة الشؤون الأمنية الذي قدمه الدكتور خليل بن عبد الله الخليل في الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٤٢٩/٦/١٩هـ، حيث اجمعت الملاحظات على أهمية الاتفاقية وجدواها لمكافحة الإرهاب وإقرار الأمن في هذه المرحلة.

وأكد أحد الأعضاء على أن أي جهد يبذل على كل المستويات الرسمية والشعبية لمكافحة الإرهاب والتطرف هو محل الاعتزاز والتقدير، وجهود رجال وزارة الداخلية في هذا المجال ونجاحاتهم هي ما لفت نظر الجهات الدولية وجعل وزارة الداخلية الفرنسية تعمل من أجل التعاون مع وزارة الداخلية السعودية في هذا المجال، لذا فإن هذه الاتفاقية مناسبة وتتيح المجال لتبادل المعلومات والخبرات بين البلدين.

وأيده عضو آخر بقوله: المملكة بأمس الحاجة لمثل هذه الاتفاقيات لمكافحة الجريمة في المملكة مع أهمية تدريب رجال الأمن والتعاون مع الدول الصديقة في هذا المجال وتفعيل مواد هذه الاتفاقية، ولاسيما في مجال التدريب وعدم الاكتفاء بالتعاون مع الدول الصديقة وقت الكوارث فقط، بل يكون التعاون في جميع الأوقات.

وأشار عضو إلى أن فرنسا تعد دولة رائدة في مجال التقنية، وهي احد اعضاء الاتحاد الاوروبي، ومن اهم الدول ذوات العلاقات الجيدة مع الدول العربية، وهي مؤيدة للقضايا العربية، وتوقيع هذه الاتفاقية مناسب وجيد لتنويع مصادر التقنية التي تحصل عليها المملكة من الدول الاخرى.

ورأى عضو آخر أن هذه الاتفاقية مناسبة وجيدة وتحقق التوازن بين البلدين، وهي تختلف عن بعض الاتفاقيات التي نجد فيها بعض التحيز لأحد الأطراف، وكان على اللجنة إيضاح بعض المصطلحات، ولاسيما الشرطة الفنية والعلمية التي يجهلها غير المختصين بهذه الشؤون، وهذه الاتفاقية يمكن أن ترفع من مستوى الخدمات المقدمة من الدفاع المدني الذي هو بحاجة إلى رعاية واهتمام واكتساب خبرات من دول متقدمة مثل فرنسا.

ودعا احد الأعضاء إلى أن تقدم لجان المجلس معلومات عن الاتفاقيات الموقعة مع الدول المعنية لمعرفة مدى ما وصلت إليه العلاقة مع هذه الدول.

الأعضاء أكدوا أن المبادرة حظيت بتقدير دولي:
ابن حميد: حوار النفط دليل على الرؤيا الإستراتيجية لخادم الحرمين الشريفين

وصف معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد دعوة خادم الحرمين الشريفين للدول المنتجة والمستهلكة للنفط للحوار بأنها «دليل على بعد نظره – حفظه الله – ونظرته الإستراتيجية الكبيرة على مستوى العالم».

وقال معاليه تعليقاً على إشادة أعضاء المجلس بدعوة خادم الحرمين الشريفين في الجلسة التي عقدت يوم ١٤٢٩/٦/١٢هـ «قبل فترة تبني خادم الحرمين الشريفين الدعوة لحوار الأديان وموتمر الحوار الذي عقد بمكة المكرمة، وهذه أيضاً تمثل دعوة على مستوى الاقتصاد العالمي، والمجلس يقف ويدعم الحكومة والقيادة في هذا الموضوع المهم، والمجلس يمثل أحد مؤسسات الوطن، وكل المواطنين، ولاسيما ذوي الرأي والفكر والثقافة وأصحاب المكانة المؤثرة في البلد يقفون وراء هذه الدعوة وهذا الموقف».

وكان أعضاء المجلس قد أشادوا بمبادرة خادم الحرمين الشريفين ودعوا إلى التفاعل معها حيث قال أحد الأعضاء في مداخلة: ينبغي أن يشاد بالدعوة الخيرة من خادم الحرمين الشريفين للحوار بين المنتجين والمستهلكين للبترول، وأن يؤيد المجلس وأعضاؤه – ولاسيما من يكتب منهم في الصحافة – هذا التوجه نظراً لأهمية هذا الحوار، والتأكيد على دور المملكة في التعاون الدولي والبعد عن المزايدات على هذه السلعة الإستراتيجية، وبيان وجهة نظر المملكة بهذا الشأن، فدول الأوبك مجتمعة لا تسهم إلا بحوالي ٣٠٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ولا تتحمل وحدها زيادة الأسعار التي يحاول الإعلام الغربي إلصاقها بها أو احتكارها لهذه السلعة، ودعا إلى استثمار الحضور الإعلامي الكبير المصاحب لهذا الحوار لتوضيح هذه الحقائق للإعلام الغربي.

وأكد عضو آخر أن دول العالم وشعوبها تنظر باحترام وتقدير لدعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، وهي دعوة تؤكد اهتمام المملكة بالمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، وقد حظيت بتقدير جميع المنظمات الدولية على مستوى العالم، واقترح أن تشارك اللجنة الاقتصادية واللجنة المالية بالمجلس في فعاليات هذا اللقاء، وأن يكون للمجلس دور بارز في تأييد هذا اللقاء مما سيجعله محل تقدير البرلمانات العالمية.

تلقي الدول المستهلكة للبترول باللوم على دول الأوبك بأنها السبب في ارتفاع أسعاره بسبب عدم قيامها بضخ كميات أكثر من البترول للأسواق العالمية، وتتناسى نقطة مهمة وهي أنها تفرض ضرائب عالية على البترول المستورد تصل إلى ٧٠٪ ولا ترغب في تخفيض هذه الضرائب بأي حال من الأحوال. لذا ينبغي إثارة مسألة الضرائب في الاجتماعات القادمة تخفيض هذه الضرائب وعدم تحميلها مسؤولية ارتفاع أسعاره.